

ملخص القوائم المالية المجمعة لبنك
الامارات دبي الوطني
شركة مساهمة مصرية
وتقدير مراقبا الحسابات
عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تقرير مراقب الحسابات

الى السادة / مساهمي بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م

راجعنا القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والتي استخرجت منها القوائم المالية المجمعة المخصصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ١٧ يناير ٢٠١٧ فقد أبدينا رأينا غير متحفظ على القوائم المالية المجمعة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والتي استخرجت منها القوائم المالية المجمعة المخصصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المخصصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المجمعة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

ومن أجل الحصول على تفاصيل المركز المالي للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ونتائج أعمالها وتدفقاتها التفصيلية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المجمعة الكاملة للمجموعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وتقريرنا عليها.

القاهرة في ١٧ يناير ٢٠١٧

مراقب الحسابات



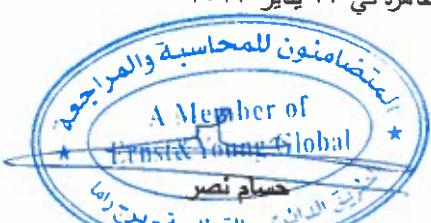
رشاد حسني

س.م.م. ٥٢٧٤

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل جمعية الضرائب المصرية

MAZARS مصطفى شوقي



رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية ٨٢٠
المتضامنون للمحاسبة و المراجعة E&Y
محاسبون قانونيون ومستشارون



بنك الإمارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٠١٥ ٣١ ديسمبر

٢٠١٦ ٣١ ديسمبر

(جميع المبالغ بالآلف جنيه مصرى)

		الأصول
١٦٢٤٤٧٨		١٢٥٥١٢٣
٨٩٧٧٩٨٢		٦٤٣٩٥٤٠
٤٨٣٥٦٧٤		١١٥٨٧٩١٣
١٠٣٦٤٩٩٦		١٨٣٢٣٨٩٤
٥٦٣		١٦٨٣٢
٢٤٧١		٥٢٧٣
٥٤٩٩٩٨٧		٤١٢
-		٥١٧٠٧٧٩
٢٢٦٣		١٦٦٢٤
٢٧٥٠٢٢		٣٨٤٠٧٤
٤٣٧١١٤		٤٨٣٨٢٣
١٥٦٨٦٩		١٣٨٩٨٧
١٠٩٨		-
٣٢١٧٦٢١٧		٤٣٨٢٥٩٦٤
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
٣٣٩٤٧٨٨		٤٥٨٣١٥٤
٢٥١٤٧٤٩٧		٣٤٥٠٠٥٠١
٣٧٣٤		٣٣٥٤٨
٧٠٢٠٣١		١٣١٥٢٤٠
٧٨٥٤٩		١٥٥٠٢٢
١١٨٠٢٧		١٣٧١٧٧
-		٤٧٩١
٢٩٤٤٤٦٦		٤٠٧٢٩٤٢٨
		حقوق الملكية
١٧٠٠٠٠		١٧٠٠٠٠
١٧٥٧٥٦		(٢٨٠٠٩٨)
٨٥٥٥٧٢		١٦٧٦٣٥٣
٤٧٣١٣٢٨		٣٠٩٦٢٥٥
٢٦٣		٢٨١
٢٧٣١٥٩١		٣٠٩٦٥٣٦
٣٢١٧٦٢١٧		٤٣٨٢٥٩٦٤

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

* تشمل الاحتياطيات مبلغ (٤٩٥٢١٥) تمثل خسائر احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع

العضو المنتدب
جويلارم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

<u>٢٠١٥ ٣١</u>	<u>٢٠١٦ ٣١</u>	<u>(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)</u>
٢٤٩٤٨٠٢	٣٥٩٧٧٤٨	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(١١٠٩٥٨٥)	(١٦٦٩٩٥٠)	تكلفة الودائع والتکاليف المشابهة
١٣٠٥٢١٧	١٩٢٧٧٩٨	صافي الدخل من العائد
٤٠٣٨٠٢	٤٩٠٤٠٢	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٣٥٦٢٠)	(٦٣٥٦٩)	مصرفوفات الأتعاب والعمولات
٣٦٨١٨٢	٤٢٦٨٢٣	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٧٨٠	٨٢١	إيرادات من توزيعات أرباح أسهم
٨٥٧٢٦	٣٠٩٩٨	صافي دخل المتاجرة
١٨٤٦٢	١٥٠٦٤	أرباح بيع إسثمارات مالية
(٤٣٠٧١)	(١٠٦٠٧٨)	عبء الأضمحلال عن خسائر الائتمان
(٦٥٦٨٩١)	(٧٦٥٨٣٣)	مصرفوفات ادارية
(٥٥٩٩٧)	(٢٨٢٦٥٩)	مصرفوفات تشغيل أخرى
١٠٢٢٤٠٨	١٢٤٦٩٤٤	الربح قبل ضرائب الدخل
(٢٣٦٠٩٢)	(٣٢١٤٨١)	عبء ضرائب الدخل
٧٨٦٣١٦	٩٢٥٤٦٣	صافي أرباح السنة بعد ضرائب الدخل
٧٨٦٢٩٧	٩٢٥٤٤٥	يوزع كالتالي:
١٩	١٨	نصيب مساهمي البنك الأم
٧٨٦٣١٦	٩٢٥٤٦٣	نصيب أصحاب الحصن غير المسيطرة
٤٢,٤١	٤٩,٨٢	صافي أرباح السنة بعد الضرائب
		ربحية السهم (جنيه/سهم) الاساسي

- الإيضاحات المرفقة متعممة لقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلام جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الإمارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق المساهمين المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصرى)

البيان	رأس المال	الاحتياطات	أرباح محتجزة	أصول حقوق مساهمي البنك الأجنبي	حقوق أصحاب الحصص غيرسيطرة	الإجمالي
٢٠١٤ الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٧٠٠٠٠٠	٨٠٧٧٤	٧٦٤٥٧	٢٥٤٥٣١١	٢٤٤	٢٥٤٥٥٥٥
٢٠١٤ توزيعات أرباح عدم تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	-	(٦٧١٦٤٤)	(٦٧١٦٤٤)	-	(٦٧١٦٤٤)
٢٠١٤ المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	(٢٣٥٧٤)	-	-	-
٢٠١٤ المحول إلى الاحتياطي مخاطر بنكية عدم تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	٤٤	(٤٤)	-	-	-
٢٠١٤ صافي التغير في قيمة العائلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الصربان	-	-	-	٧١٣٩٤	-	٧١٣٩٤
٢٠١٤ صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	-	-	-	٧٨٦٢٩٧	١٩	٧٨٦٣١٦
٢٠١٤ الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١٧٠٠٠٠٠	١٧٥٧٦	٨٠٩٩٧	٢٧٣١٣٢٨	٢٦٣	٢٧٣١٥٩١
٢٠١٥ الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٧٠٠٠٠٠	١٧٥٧٦	٨٢٥٥٧٦	٢٧٣١٣٢٨	٢٦٣	٢٧٣١٥٩١
٢٠١٥ توزيعات أرباح عدم تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	-	(٦٥٣٠٣)	(٦٥٣٠٣)	-	(٦٥٣٠٣)
٢٠١٥ المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	(٣١٣١٧)	-	-	-
٢٠١٥ المحول إلى الاحتياطي مخاطر بنكية عدم تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	٤٤	(٤٤)	-	-	-
٢٠١٥ صافي التغير في قيمة العائلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الصربان	-	-	-	(٤٩٥٢١٥)	-	(٤٩٥٢١٥)
٢٠١٥ صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	-	-	-	٩٢٥٤٤٢	٩٨	٩٢٥٤٤٣
٢٠١٥ الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٧٠٠٠٠٠	١٦٧٦٣٥٣	٨٢٦٩٧	٢٧٣١٣٢٨	٢٦٣	٢٧٣١٥٩١

- الإيضاحات المرفقة متاحة لقرار الجمعية وتقراها معها.

رئيس مجلس الإدارة

عضو المنتدب

هشام عبد الله رئيس القائم

جورجوم جين ماري فلن بر تول

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

<u>٢٠١٥ ٣١ ديسمبر</u>	<u>٢٠١٦ ٣١ ديسمبر</u>	<u>(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصرى)</u>
١٥٤٥٣٨٦	(١٩٢٠٧٤١)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
(١١٨٦٢٢٥)	(٥٢٦٠٨١)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٦٧١٦٤٤)	(٦٥٣٠٣)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في انشطة التمويل
(٣١٢٤٨٣)	(٢٥١٢١٢٥)	صافي (النفقة) في النقدية وما في حكمها خلال السنة
١٠٠٨٧١٨٠	٩٧٧٤٦٩٧	رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة
٩٧٧٤٦٩٧	٧٢٦٢٥٧٢	اجمالي النقدية وما في حكمها في آخر السنة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلاروم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

١- التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" (البنك) وشركته التابعة "شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي" ويطلق عليها معاً (المجموعة) خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار وأعمال التأجير التمويلي في جمهورية مصر العربية والخارج.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد هشام عبد الله قاسم القاسم.

تأسست شركة بي إن بي باربيلا للتأجير التمويلي - مصر في ٤ نوفمبر ٢٠٠٨ طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية في إطار أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية. ويعتبر غرض الشركة الأساسي هو العمل في مجال التأجير التمويلي وفقاً لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بإصدار قانون التأجير التمويلي.

ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعه في إعداد هذه القوائم المالية للمجموعة. وقد تم اتباع هذه السياسات ثباتاً لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١- أساس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة باعادة تنظيم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بغض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد روعي في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة أحكام القوانين السارية ذات الصلة وتتضمن تلك القوائم أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات المجموعة باستخدام طريقة التجميع الكلى للقواعد المالية للشركة التابعة وهي الشركة التي يمتلك البنك فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على سياساتها المالية والتغطية بغض النظر عن نوعية أنشطتها.

٢- أساس التجميع الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي تمتلك المجموعة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتغطية بغض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستبدلة التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

عند تجميع القوائم المالية للشركات التابعة يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة، وكذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية لشركات المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يضمن تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

تتضمن القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبي الوطني القوائم المالية للشركة التابعة (شركة الامارات دبي للتأجير التمويلي)، وتبلغ نسبة مساهمة البنك فيها ٩٩,٨%.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

معاملات بيع وشراء أسهم الشركات التابعة بين المجموعة وأصحاب الحصص غير المسيطرة

تعتبر المجموعة معاملاتها مع أصحاب الحصص غير المسيطرة على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن بيع حصة المجموعة في رأس مال الشركات التابعة إلى أصحاب الحصص غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل. وقد ينبع عن معاملات اقتناص المجموعة لحصص إضافية في صافي أصول الشركات التابعة من أصحاب الحصص غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع في الأسهم المكتسبة والقيمة الدفترية للحصة الإضافية من صافي الأصول المكتسبة في الشركة التابعة.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١-٢ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للمجموعة بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للمجموعة.

٢-٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمْسِك حسابات المجموعة بالجنيه المصري وتُثبَّت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفرق الناتجة عن ترجمتها ضمن البند التالية :-
 - صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند شائها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
 - إيرادات (مصروفات) أخرى بالنسبة لباقي البند.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التكلفة المستهلكة للأداة وفرق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفرق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفرق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفرق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة بين احتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البند ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البند. ومن ثم يتم الاعتراف بجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أذون الخزانة

يتم عرض أذون الخزانة بالميزانية بتكلفة اقتناصها وتظهر بالميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

- تقوم المجموعة بتبويب أصولها المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وفروض و مدینیات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة الغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولى بها.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٠٥ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة وممتلكات مالية.

- يتم تبوييب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناصها بصفة أساسية بعرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتنسق بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن ممتلكات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

- يتم تبوييب الأصول المالية عند شرائها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية:

- إذا كان ذلك التبوييب سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القیاس الذي قد ينشأ إذا تم تبوييب الممتلكات المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تبوييب وقياس الأداة المالية محل الممتلكة بالتكلفة المستهلكة مثل التروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.

- إذا كان الأصل المالي المراد تبوييه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزءاً من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدانها على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتحت التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.

- إذا كان الأصل المالي المراد تبوييه مثل أدوات الدين المحافظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من الممتلكات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين وكانت قواعد البنك المركزي تسمح بتبوييب الأداة المركبة كل بما في ذلك الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للممتلكات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند شرائها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند شرائها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- لا يتم إعادة تبوييب أية ممتلكة مالية نقاًلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك لثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبوييب أية أداة مالية أخرى نقاًلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند شرائها كأداة تقام بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٢٠٦ القروض والمديونيات

تتمثل أصولاً مالية غير ممتلكة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليس متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي تتويج المجموعة بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير (ويتم تبوييبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبوييبها عند شرائها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- الأصول التي تبوييبها المجموعة على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.

- الأصول التي لن تستطيع المجموعة بصورة جوهرية استرداد قيمة استثمارها الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الانتاجية.

٣-٥ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تتمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير ممتلكة تكون هناك النية لاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو المصرف أو الأسهم.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويتبع ما يلى بالنسبة للأصول العاملة:-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.

- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافة إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحويل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناه تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجر".

- تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تدريجياً إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المستهلكة.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سيق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعادن المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة التقنية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للمجموعة في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافق أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محاباة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

٦- المقاصلة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصلة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت المجموعة لها حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصلة بين المبالغ المعترف بها وكانت لديها النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

٧- أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعرونة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونمذاج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو كالالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط لا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة

تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. وتقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي تتعرض لها كما يلى:

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متباينة (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

٨- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتکاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى للاستثمارات التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلى هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأداء دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلى يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب معدل العائد الفعلى كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوسة بين أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وتتوقف المجموعة عن الإعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلى:-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقرض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقرض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقرض الممنوعة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعطى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنبة وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة وبعد أنلى انتظام لمدة سنة. وفي حالة استمرار العميل فى الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُمْهَس قبل الجدولة الذى لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض فى الميزانية قبل الجدولة.

٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقرض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد، بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلى للأصل المالي بصفة عامة فتتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلى، وتدرج ضمن إيرادات العائد.

١٠- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح على الاستثمارات المالية - بخلاف توزيعات أرباح الشركات التابعة - وذلك عند صدور الحق في تحصيلها.

١١- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقات الشراء وإعادة البيع) مخصوصاً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالى باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (دين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

١٢- اضمحلال الأصول المالية

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

١-١٢

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمولة ويشمل عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى بالأصل (حدث الخسارة event loss) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل العالمي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تدبيرها بدرجة يعتمد عليها. وتتضمن المؤشرات التي تستخدمها المجموعة لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أياماً ماضياً:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المفترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم سداد أصل الدين أو العوائد.
- توقع إفلاس المفترض أو الخول في دعوى تصفيية أو إعادة هيكلة التمويل المنوح له.
- تدهور الوضع التناصي للمفترض.
- قيام المجموعة لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمفترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا توافق المجموعة على منحها في الظروف العادلة.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمفترض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

وتقوم المجموعة بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا تقوم المجموعة أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أي أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تدبير الاضمحلال على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يراعى ما يلى:

- إذا لم يتواجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع أصول مالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- في حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

- أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

فإذا توافر دليل موضوعي على إضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة وموبة كتروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الإضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذي يتم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولي (ولا تؤخذ خسائر الائتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الاعتراف ببعض الإضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذاتاً مختلفاً، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس آلة خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلي السارى وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على إضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد تقوم المجموعة بقياس خسائر إضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداء مالية باستخدام أسعار سوق معونة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة فيراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات وبعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

وللأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات مشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً لشروط التعاقدية للأصول محل الرئاسة.

وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاحفاظ التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية لأصول البنك ومقدار الخسائر التاريخية لأصول ذات خصائص خطر الائتمان مشابهة للأصول التي تضمها تلك المجموعة.

ويتم تعديل الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعونة بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد تلك الخسائر التاريخية وكذلك لاغفاء أثار الظروف التي كانت قائمة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويم تحدث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات المنشورة بها ذات العلاقة وبحيث تتوافق معها من فترة إلى أخرى، وتقوم المجموعة بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أي اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراتها لتلك الخسائر.

٢٠١٢ استثمارات مالية متاحة للبيع

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداء لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك إضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠٪ من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض متداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على إضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الإضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالإضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الإضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

٢-١٢ الاستثمارات المالية المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك القدرة على الاحتياط بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

٣-الأصول غير الملموسة برامج الحاسوب الآلي

يتم الاعتراف بالتكليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسوب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكليف المرتبطة مباشرةً ببرامج محددة وتحت سيطرة المجموعة والتي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد عن سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسوب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المترافق الاستفادة منها وذلك من ثلاثة إلى خمس سنوات.

٤-الأصول الثابتة

تشمل بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوصاً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الأضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرةً بإقليم بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها. ويتم تحويل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التي تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضي بينما يتم حساب إهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريبية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت. وفيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

٦٠ سنة	المباني
٣٠ سنة	الراجحة
٢٠ سنة	التركيبات العامة
١٠ و ٧ سنوات	التجهيزات والإنشاءات
٥ سنوات	نظم آلية متكاملة
٧ سنوات	مakinat صرف آلي
٥ سنوات	وسائل نقل
٥ سنوات	تجهيزات وتركيبات
٥ سنوات	اثاث مكتبي وخزانات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريبية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للإهلاك بعرض تحديد الأضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردافية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردافية. وتمثل القيمة الاستردافية صافي القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

تحدد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بذلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٥- الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للإيجار التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنحك المستأجر الخيار في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة، وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن ٧٥٪ من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، أو كانت القيمة الحالية لـ إجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠٪ من قيمة الأصل. وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيل.

١٥- الإستجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعرف بـ تكالفة الإيجار، بما في ذلك تكالفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصاريف في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وعندما تقرر المجموعة ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكالفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة وينتقل على مدار العمر الإنتاجي المتبقى له بهذه الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوصاً منها أية مسروقات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصاريف في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتضاء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي اللازم، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة.

١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصصات تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد المجموعة لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى ولو كان التدفق النقدي الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصاريف) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدرة بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التي تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثيره بمعدل الضرائب السارى - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقد، أما إذا كان أجل السداد سنة فائق فيعتبر بالالتزام بالقيمة الإسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقد مؤثرة فيعتبر بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٨- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي تصدرها المجموعة ضماناً لقرض أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائها من جهات أخرى، وهي تتطلب من المجموعة أن تقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء المجموعة.

ويتم الاعتراف الأولى بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافة إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق لالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية في نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولى (مخصوصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأعباب الضمان كأيراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية أيهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارية. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بآية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصاريف) تشغيل أخرى.

١٩ مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات تقوم المجموعة بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على المجموعة التزام قانوني أو حكمى لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

تلزم المجموعة بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و إلى مدير الاستثمار ولا تتحمل المجموعة أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحويل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذي تستحق فيها ودرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

تتفع المجموعة نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح - ويعرف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية وكالترايم عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي شركات المجموعة، ولا تسجل أية التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٢٠ ضرائب الدخل

تضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من الضريبة الجارية والضريبة الموجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغيرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب الموجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة الموجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية الموجلة للمجموعة عندما يكون هناك احتمال مر ج بالمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الارتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية الموجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية الموجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيفه.

يتم اجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الموجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل الموجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١ رأس المال

١-٢١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناط كيان أو اصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٤-٢١ توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي تقرر المجموعة توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيه الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي وقانون الشركات.

٤-٢٢ أسهم الخزينة

في حالة قيام المجموعة بشراء أسهم رأس المالها يعترف بالأسهم المشتراء كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصومة من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

٤-٢٣-أنشطة الأمانة

تقوم المجموعة بمزاولة أنشطة امانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وامانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للمجموعة حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للمجموعة.

٤-٢٤-أرقام المقارنة

يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في عرض القوائم المالية للسنة الحالية.

٤-٢٥-ادارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كلية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلى :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حدأً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية السنة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٢,٤٣ % في نهاية سبتمبر ٢٠١٦.

ويكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشرقيتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

ت تكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسي المستمر (Going Concern Capital – Tier One) و رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند(Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلى :-

- ١- ٤٥٪ من قيمة إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥٪ من قيمة الاحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥٪ من رصيد إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة و الشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلطة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص خسائر الأضمحلال للقروض و التسبيلات و الالتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١٢٥٪ من إجمالي المخاطر الانتمانية للأصول و الالتزامات العرضية المرجحة باوزان المخاطر.

ويكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتي:

- ١- مخاطر الانتمان
- ٢- مخاطر السوق
- ٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول باوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الانتمان المرتبطة به، ومعأخذ الضمانات التالية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد اجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لذاك المبالغ.

بنك الإمارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويلخص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ في نهاية السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

رأس المال	<u>٢٠١٥</u>	<u>٢٠١٦</u>
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) اسهم رأس المال (بالصافي)	١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠
الاحتياطي العام	٢٤١٩٦	٢٤١٩٦
الاحتياطي القانوني	١٤٨٩٤٤	١٩٥٢٠٨
احتياطيات أخرى	١٦٢٩	١٦٢٩
الإرباح المحتجزة	٧٨٣٤٠	١٥٥١٣٥٧
رأس المال الأساسي الإضافي Additional Going Concern	٢٦٣	٢٨١
اجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي المستمر Common Equity	(١٣٤٤)	(٤٧٣٤٧٢)
اجمالي رأس المال الأساسي	١٩٥٢٠٢٨	٢٩٩٩١٩٩
الشريحة الثانية ٤٥ % من قيمة الاحتياطي الخاص	٨٦	٨٦
٤٥ % من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية - إذا كان موجباً	١٤٢٧٢	-
مخصص خسائر الأضمان للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة	١٧٦٩٠٢	٢٦٣٩١٦
اجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital) الأصول والالتزامات العرضية مرحلة باوزان مخاطر	١٩١٢٦٠	٢٦٤٠٠٢
الأصول داخل الميزانية	١١٥٥٠٨٥٨	١٧٩٤٥٥٣٥
الالتزامات العرضية وارتباطات	٢٥٩٦٩٧٣	٣١٦٧٧٢٧
متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف مقابل	٤٣٦٠	١٤٨١٠
متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل	٢٢٢٤٥٠	٢٨٥٠٦٤٠
متطلبات رأس المال لمخاطر السوق	-	٣٢١٦٥٠
اجمالي مخاطر الانتمان والسوق والتشغيل	١٦٣٧٥٦٤١	٢٤٣٠٠٣٦٢
معيار كفاية رأس المال (%)	٪ ١٣,٠٩	٪ ١٣,٤٣

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- الرافعه الماليه

اصدر مجلس اداره البنك المركزي المصري فى جلسه بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ القرار التالي :
الموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعه الماليه مع التزام البنوك بالحد الاننى المقترن النسبة (%) على اساس ربع سنوى وذلك على النحو التالي:

- كتبه استرشادية اعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ و حتى عام ٢٠١٧ .
- كتبه رقابية ملزمه اعتبارا من عام ٢٠١٨ .

- مكونات النسبة

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزي.

مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقا للقواعد المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلى :

- ١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الرأسمالية.
- ٢- التعرضات الناتجه عن عقود المشتقات .
- ٣- التعرضات الناتجه عن عمليات تمويل الاوراق المالية.
- ٤- التعرضات خارج الميزانية .

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويلخص الجدول التالي حسابات الرافعة المالية

البند	الاجمالي
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات	٢٩٩٩١٩٩
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المستنقع المالية وتمويل الأوراق المالية	٤٣٩٩٧٨٠٩
نسبة الرافعة المالية	٤٩٨٨٦٦٣
	<u>٦,١٣%</u>

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٤٥ - التقديرات والأفتراضات المحاسبية الهامة

تقوم المجموعة باستخدام تقديرات وأفتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي تقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات وأفتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقة و فيما يلى أهم البنود التي يستخدم فيها المجموعة تقديرات وأفتراضات محاسبية:

أ - خسائر الأض محلال في القروض والتسهيلات

تراجع المجموعة محفظة القروض والتسهيلات لتقدير الأض محلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإداره باستخدام حكمها عند تقييم عبء الأض محلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أية بيانات يمكن الاعتماد عليها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للمجموعة، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعذر في أصول المجموعة. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإداره باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر انتقامية في وجود أداة موضوعية تشير إلى الأض محلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والأفتراضات المستخدمة في تقيير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أي اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - أضعهال الأستثمارات المالية المتاحة للبيع

تحدد المجموعة أض محلال الأستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتدًا إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، تقوم المجموعة بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التنبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك أض محلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في حالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما تحدد المجموعة أض محلال الأستثمارات في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع ويتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل أض محلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالإض محلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود أض محلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجموع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيمة العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. تستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالمجموعة والأطراف المقابلة (Counterparty) والتنبذبات (Volatility)) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإداره استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الأفتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

د- ضرائب الدخل

نظرًا لأن بعض المعاملات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا تقوم المجموعة بثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضريبة والمبلغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يحدث بها الاختلاف.

صافي دخل المتاجرة -

<u>٢٠١٥ دسمبر ٢١</u>	<u>٢٠١٦ دسمبر ٢١</u>	
٧٧ ٢٣٧	٤٤ ٦٢٧	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
٨٥٩١	(١٢ ٥٤٥)	(خسائر) أرباح تقدير مشتقات مالية:
(١٠٢)	(٨٤)	(خسائر) أرباح تقدير عقود صرف أجله
<u>٨٥٧٢٦</u>	<u>٢٠ ٩٩٨</u>	(خسائر) تقدير أصول مالية بغرض المتاجرة
		الإجمالي

نصيب السهم في حصة المساهمين من صافي أرباح السنة -

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك الأم على المتوسط المرجح للأسهم العادي المصدرة خلال العام.

<u>٢٠١٥ دسمبر ٢١</u>	<u>٢٠١٦ دسمبر ٢١</u>		صافي أرباح الفترة
٧٨٦ ٢٩٧	٩٢٥ ٤٤٥		نصيب العاملين في قائمة التوزيعات*
(٦٥ ٢٠٣)	(٧٨ ٥٣٢)		صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين
٧٢٠ ٩٩٤	٨٤٦ ٩١٢		المتوسط المرجح للأسهم العادي المصدرة
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠		نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين
<u>٤٢,٤١</u>	<u>٤٩,٨٢</u>		

قروض وتسهيلات العملاء -

<u>٢٠١٥ دسمبر ٢١</u>	<u>٢٠١٦ دسمبر ٢١</u>		
٥٨ ٨٣٨	٢٥ ٤١١		أوراق تجارية مخصومة
١٠ ٦٠٠ ٢٢٠	١٨ ٨٣٧ ٤٠٨		قروض العملاء
<u>١٠ ٦٥٩ ٠٦٨</u>	<u>١٨ ٨٦٢ ٨١٩</u>		الإجمالي
(٤٦ ٧٨٢)	(٧٨ ٠٣٩)		يخصم : الجزء الغير مستحق من عمولات اصدار القروض
(٢٤٧ ٥٩٠)	(٤٦٠ ٨٨٦)		يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
<u>١٠ ٣٦٤ ٦٩٦</u>	<u>١٨ ٣٢٣ ٨٩٤</u>		الصافي

الحركة على مخصص خسائر إضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال السنة كانت كما يلى:

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٤٦٠٨٨٦	٢٢٩٠١٦	٢٢١٨٧٠	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٤٢٨٢٤٥	١٩٨٦٩٠	٢٢٩٥٥٥	عبد الإضمحلال
(٣٢٢١٦٧)	(٢٨١٣٤٦)	(٤٠٨٢١)	رد الإضمحلال
١٣٠٨٣٤	١٢١٥٤٣	٩٢٩١	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية
١٠٢٤٣	-	١٠٢٤٣	متحصلات من قروض سبق إدامتها
(٣٣٨٥٩)	-	(٣٣٨٥٩)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
			رصيد المخصص في آخر السنة

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٤٦٠٨٨٦	١٩٠١٢٩	٥٧٤٦١	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
٤٢٧٧٠٧	١٤٩٥٣١	١٠٣١٧٦	عبد الإضمحلال
١٢٧٨١٩	٩٨٣٢١	٢٩٤٩٨	رد الإضمحلال
(٨٤٧٤٨)	(٦٠٤٦١)	(٢٤٢٨٧)	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية
٥٣٠٥	٢٧٣٨	٢٥٦٧	متحصلات من قروض سبق إدامتها
١٤٢٠٠	-	١٤٢٠٠	المستخدم من المخصصات خلال السنة
(٦٧٦٩٣)	-	(٦٧٦٩٣)	رصيد المخصص في آخر السنة
٤٦٠٨٨٦	١٩٠١٢٩	٥٧٤٦١	

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- أدوات المشتقات المالية

وفـيما يلي الـقيـم العـادـلـة لـالمـشـتـقـاتـ المـالـيـةـ المـحـفـظـ بـهـاـ بـغـرـضـ المـتـاجـرـةـ:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥		٣١ ديسمبر ٢٠١٦			
القيمة العادلة الأصول	التعادلى / الافتراضى	القيمة العادلة الأصول	التعادلى / الافتراضى	(أ) المشتقات المحتفظ بها بغض المتاجرة	
٢٧٢٥	٥٥٤	٧٨٣٩٤٦	٢٩٠٠٦	١٢٢٩٠	١١٩٤١٦٢
٩	٩	٥٠٥٠	٤٥٤٢	٤٥٤٢	٢٥٧٥٣٠
٢٧٣٤	٥٦٣	٣٣٥٤٨	١٦٨٣٢		
٢٧٣٤		٣٣٥٤٨	١٦٨٣٢	إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغض المتاجرة	

- أصول مالية بغض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٥		٣١ ديسمبر ٢٠١٦			
٢٤٧١			٥٢٧٣		
٢٤٧١			٥٢٧٣		

- استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٥		٣١ ديسمبر ٢٠١٦			
٥٤٩٥٦٣٩			-		
٥٤٩٥٦٣٩			-		
				(أ) أدوات دين:	
				أدوات دين مرددة في السوق بالقيمة العادلة	
				(ب) أدوات حقوق ملكية:	
				أدوات حقوق ملكية غير مرددة في السوق بالتكلفة	
				إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع	
٥٤٩٩٩٨٧		٤١٠٢			
٤٣٤٨		٤١٠٢			

أدوات حقوق الملكية غير المرددة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية السنة المالية.

<u>٢٠١٥</u> ٣١ ديسمبر	<u>٢٠١٦</u> ٣١ ديسمبر	
٤٢٩٤٥٩	-	أرصدة متداولة
٥٦٦١٨٠	-	أرصدة غير متداولة
<u>٥٤٩٥٦٣٩</u>	<u>-</u>	
٥٤٩٥٦٣٩	-	أدوات الدين ذات عائد ثابت
<u>٥٤٩٥٦٣٩</u>	<u>-</u>	

استثمارات مالية محفظظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

<u>٢٠١٥</u> ٣١ ديسمبر	<u>٢٠١٦</u> ٣١ ديسمبر	
-	٥١٧٠٧٧٩	أ) أدوات الدين:
		أدوات الدين مدرجة في السوق بالتكلفة
-	<u>٥١٧٠٧٧٩</u>	اجمالي استثمارات مالية محفظظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

<u>٢٠١٥</u> ٣١ ديسمبر	<u>٢٠١٦</u> ٣١ ديسمبر	
-	٢٤٤٠٠	أرصدة متداولة
-	٥١٤٦٣٧٩	أرصدة غير متداولة
<u>-</u>	<u>٥١٧٠٧٧٩</u>	
-	٥١٧٠٧٧٩	أدوات الدين ذات عائد ثابت
-	<u>٥١٧٠٧٧٩</u>	

قام البنك باعادة تصنيف جزء من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بقيمة اسمية ٥،٦٤٠ مليون جنيه الى استثمارات مالية محفظظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستخدام اخر سعر تقدير في تاريخ اعادة التصنيف.

- أصول أخرى -

<u>٢٠١٥ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠١٦ ديسمبر ٣١</u>	
٢٣٢٩١٧	٢٨٩٣٧٠	أيرادات مستحقة
١٠٧٦٠	٨٣١٢	مصروفات مقدمة
٤٣٩	٤٣٩	أصول ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون
٣٤٠٨	٥٢٥٠	تأمينات وعهد
٢٧٤٩٨	٨٠٧٠٣	أخرى (بعد خصم المخصص)
<u>٢٧٥٠٢٢</u>	<u>٣٨٤٠٧٤</u>	<u>الإجمالي</u>

- ودائع العملاء -

<u>٢٠١٥ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠١٦ ديسمبر ٣١</u>	
١١٧٧١٣٥٥	١٣٨٦٣٤١٥	ودائع تحت الطلب
٧٩٠٩٦٠٠	١٢٥٩٠١٠١	ودائع لأجل وبإطار
٣٢١٩٨٣٨	٥١٧١٩٤١	شهادات ايداع وإدخار
١٦١٢٧٥٦	١٧٧١٢٥١	حسابات توفير
٦٣٣٩٤٨	١١٠٣٧٩٣	ودائع أخرى
<u>٢٥١٤٧٤٩٧</u>	<u>٣٤٥٠٠٥٠١</u>	<u>الإجمالي</u>
١٦٩٢٤٢٥٩	٢٢٣٠٨٦٦٢	ودائع مؤسسات
٨٢٢٣٢٢٨	١١١٩١٨٣٩	ودائع أفراد
<u>٢٥١٤٧٤٩٧</u>	<u>٣٤٥٠٠٥٠١</u>	<u>الإجمالي</u>
٥٢٠٧٥٨٧	٧٩٨٩٩٤٧	أرصدة بدون عائد
١٩٩٣٩٩١٠	٢٢٤٠٥٤٨٥	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٢٥١٤٧٤٩٧</u>	<u>٣١٣٩٥٤٣٢</u>	<u>الإجمالي</u>
٢١٩٢٧٦٥٩	٢٩٣٢٨٥٦٠	أرصدة متداولة
٣٢١٩٨٣٨	٥١٧١٩٤١	أرصدة غير متداولة
<u>٢٥١٤٧٤٩٧</u>	<u>٣٤٥٠٠٥٠١</u>	<u>الإجمالي</u>

بنك الإمارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- التزامات أخرى

	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٥</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٦</u>	
عوائد مستحقة	٧١٢٩٦	١٤١٤٢٠	
إيرادات مقدمة	٦١	١٦٢	
مصروفات مستحقة	٣٠٤١٣٣	٧٦٠٥٤٠	
أرصدة دائنة متعددة	٣٢٦٥٤١	٤١٣١١٨	
الإجمالي	<u>٧٠٢٠٣١</u>	<u>١٣١٥٢٤٠</u>	

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٢,٥٠٠ مليون جنيه مصرى) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (١,٧٠٠ مليون جنيه مصرى) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١ جنيه مصرى للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم عمل تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٣ وتم السداد.
- تم اخطارنا بنتيجة فحص عام ٢٠١٤ وتم الاعتراض وجاري عمل لجنة داخلية .
- تم تقديم مستندات فحص عام ٢٠١٥ .